RETHINKING YEMEN'S ECONOMY

اصدار رقم: 4
تاريخ: 10 ابريل 2018

أهمية رفع فاعلية الاستجابة الإنسانية في اليمن

خلفية

أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تقرير الاحتياجات الإنسانية لليمن لعام 2018 أن 22.2 مليون شخص - أي 80 في المائة من السكان -بحاجة إلى المساعدة الإنسانية أو الحماية في نهاية عام 2017، منهم 11.3 مليون في حاجة ماسة. وأن هناك 17.8 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم 8.4 مليون شخص "معرضون لخطر المجاعة".

وقد شملت الاستجابة الإنسانية في العام الماضي ثمان وكالات تابعة للأمم المتحدة و36 منظمة دولية غير حكومية و147 منظمة محلية غير حكومية. وكانت التحديات التي تواجه هذه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عميقة، وأهمها الحجم الكبير للأزمة واتساع الشريحة السكانية المتأثرة بها باستمرار، حيث يشهد اليمن حالياً أكبر حالة طوارئ إنسانية في العالم، ويشكل حجمها ونطاقها تحدياً هائلاً لقدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على إيصال المعونات لجميع المحتاجين، على مستوى الاحتياجات والنطاق الجغرافي الذي تتواجد ضمنه المنظمات العاملة في الاستجابة الإنسانية وقدرتها على توسيع تغطيتها.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قيودا شديدة تعقد العمل في الظروف الحالية لليمن وتعيق الوصول إلى المحتاجين. وقد اعتبر الفاعلون الإنسانيون أن التحديات البارزة التي تواجههم تتمثل بالآتي:

المقدمة

تم اجتماع أكثر من 20 مشاركا ومشاركة من أبرز القيادات التنموية والاقتصادية في اليمن لمناقشة أهم التحديات التي تواجه البلاد في منتدى قيادات التنمية الثاني الذي عقد مؤخراً ضمن مبادرة "إعادة تصور اقتصاد اليمن". كانت الحاجة إلى زيادة تغطية وكفاءة التدخلات التي تقوم بها المنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة للتصدي للأزمة الإنسانية في اليمن من أبرز المواضيع المطروحة في المنتدى.

حول هذه القضية اختار رواد المنتدى خلال المناقشات القضايا الرئيسية التالية كمحاور يجب العمل عليها:

- الحاجة إلى قيام الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية بزيادة التنسيق مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص اليمني.
- أهمية دور اللامركزية في الاستجابة الإنسانية، والفوائد العديدة المتمثلة في إعطاء الأولوية للتحويلات النقدية للمستفيدين بدلا عن توفير المواد الغذائية بشكل مباشر.
- أهمية إيلاء الأولوية لتقديم المساعدة إلى أشد السكان فقراً، ولا سيما النازحين داخلياً.

وتوصلت قيادات التنمية الى جملة من التوصيات المختلفة للجهات الفاعلة الانسانية الدولية والحكومة اليمنية وسلطات الامر الواقع في مختلف مناطق الجمهورية وكذلك الدول الأعضاء في التحالف العربي والمجتمع الدولي، كما سيرد هنا لاحقا.

* تم إعداد هذا الملخص من قبل مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO).

Kingdom of the Netherlands

بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي

- الإجراءات الرسمية البيروقراطية التي تؤخر وصول المساعدات إلى المحتاجين، وكذلك تأخر الحصول على الموافقة لاستيراد المواد الغذائية والطبية ومشتقات الوقود المستثناة من الحصار الذي يفرضة التحالف العربي على ميناء الحديدة، بالإضافة الى تأخر إجراءات تأشيرات دخول العاملين في المجال الانساني إلى المناطق الشمالية والجنوبية من اليمن، والانتظار الطويل للحصول على تلك التأشيرات، والقيود المشددة عليها ومتطلبات الحصول على تصاريح سفر في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وغير ذلك.

- الدمار المنتشر وضعف البنية التحتية أو غيابها مثل - الطرق والجسور وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومخازن تخزين الغذاء- وغير ذلك.

- التحديات الأمنية والمتمثلة بنقاط التفتيش، والجماعات المسلحة، وتحويل مسارات قوافل المساعدات بل واختطافها أحيانا، في ظل استمرار المعارك البرية، والضربات الجوية، وغيرها.

- التحديات المالية المتمثلة بأزمة السيولة الواسعة النطاق، وتقلب أسعار صرف العملة المحلية أما العملات الأجنبية، والتقلبات السريعة في اسعار السلع والخدمات الناتجة عنه.

لقد أثرت هذه العوامل بشكل كبير في قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على إتمام العمليات الإنسانية وتقييم الاحتياجات ورصد النتائج وجمع البيانات الأخرى الضرورية لوضع برامج تدخل قائمة على الأدلة في الوقت المناسب. وكثيراً ما دفعت حساسية الأطراف المتحاربة حيال هذا النوع من جمع البيانات إلى منع الأنشطة المتعلقة بجمع البيانات الخاصة بالخدمات الإنسانية بالقوة، وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

وفي الوقت نفسه فإن الفرق الوطنية الإنسانية وفرق الشبكات الإنسانية تعمل بشكل جيد وترتبط مع بعضها بآليات تنسيق جيدة، وتؤدي دورا فاعلا لمساعدة الجهات الدولية الإنسانية وتسهيل عملها. وعلى الجانب الآخر فإن التنسيق مع القطاع الخاص اليمني وغيره من الفاعليين المحليين مازال محدودا. مما يؤدي إلى ظهور فجوة متأصلة بين العرض والطلب فيما يتعلق بتوفير المساعدات داخل البلد. وقد نتج عن هذا القصور محدودية نشاط الجهات الإنسانية الفاعلة في تخزين الأغدية والمساعدات في مواقع آمنة في جميع أنحاء البلاد.

ويعاني اليمن من نقص ملحوظ في الاستجابة الإنسانية من المجتمع الدولي. ولم ينتج عن النداءات الإنسانية الصادرة عن الأمم المتحدة سوى استلام 55 % من الأموال المطلوبة لعام 2015 (1.6 مليار دولار) ثم استلام 63% في لعام 2016 (1.63 مليار دولار) و73% لعام 2017 (2.3 مليار دولار)، كما تم تمويل 70 ٪ من المبلغ الذي استهدفه النداء الإنساني الصادر عن الأمم المتحدة مطلع ابريل الجاري (2018).

توصلت قيادات التنمية إلى توصيات متعددة لتجاوز هذه الصعوبات والمعوقات.

توصيات للجهات الفاعلة الإنسانية الدولية:

- توسيع مفهوم "الاستجابة الإنسانية" لتشمل جهود الإنعاش الاقتصادي، بحيث تتوسع الجهود الإنسانية الطارئة التي تجري حالياً في اليمن وتساعد على إرساء الأسس اللازمة لإعادة تأهيل الخدمات الأساسية المقدمة محلياً على المدى القريب، الأمر الذي سيساعد أيضا على تحقيق الاستقرار الوطني على المدى الطويل وتجنب رسوخ تقليد الاعتماد على المساعدات الخارجية لليمن. ويمكن اختصار هذه النقطة وآليات تجاوزها بكونها تتطلب الانتقال بآليات عمل الخدمات الإنسانية من وظيفة المعيل إلى نقل المحتاجين إلى وضع أفضل وخلق فرص معيشية أفضل لهم.

- تقوية الجهود الداخلية الرامية إلى التنسيق مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص اليمني من خلال التخطيط التشاركي وعمليات التنفيذ (مع إدراك أن إمكانية التنسيق المحلي تختلف بشكل كبير من منطقة لأخرى بحسب الظروف على الأرض)، ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان استجابة إنسانية أكثر فعالية وشمولا وتكاملاً، مع الحد أيضاً من التكاليف التشغيلية التي تتكبدها الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية ومن أعباء الموارد البشرية، ينبغي على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تعمل على زيادة التنسيق مع القطاع الخاص اليمني على وجه الخصوص كفرصة للحد من العوائق التي تواجها في إيصال وإدارة المساعدات (لتفاصيل أكثر ممكن الاطلاع على المنظمات الإغاثية الدولية والقطاع الخاص اليمني: الحاجة إلى تحسين التنسيق في الاستجابة الإنسانية للأزمة).

- إنشاء فرق مفاوضات داخل البلاد مكلفة بالإبقاء على قنوات اتصال قوية ومفتوحة باستمرار مع الأطراف المتحاربة لتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع مناطق البلاد. ينبغي أن تؤدي هذه الجهود إلى زيادة التنسيق مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص اليمني. كما ينبغي أن تشمل هذه الجهود برنامجاً لتعريف كوادر الأطراف المتحاربة بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني.

- اعتماد اللامركزية في جهود الإغاثة من خلال إنشاء مراكز أو "محاور" إغاثة موزعة بدقة في جميع أنحاء البلاد بحسب قدرة الوصول إلى الواردات الإنسانية - سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو - وتنشأ بالقرب من التجمعات السكانية للمحتاجين.

- وضع إطار شامل لإدارة المخاطر، إضافة إلى نظام موحد للرقابة والتقييم يستعرض الاستجابة الإنسانية بكامل متطلباتها ومجالاتها. من شأن ذلك أن يسمح بإجراء تقديرات دقيقة للاحتياجات والمساعدات اللازمة لمواجهتها، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في إطار نموذج تقديم المعونة الحالي. من شأن ذلك أيضاً أن يعزز الشفافية والمساءلة في إيصال المساعدات، الأمر الذي سيحول بدوره دون شعور المانحين بالإعياء.

- إعطاء الأولوية للتحويلات النقدية كشكل من أشكال المساعدات الإنسانية للمستفيدين عوضا عن توفير السلال الغذائية، خاصة وأن التحويلات النقدية ستخلق مردودات ايجابية على الاقتصاديات المحلية، حيث ستساعد صغار الباعة والسوق ككل على المحافظة على أعمالهم، مع تعزيز نظم الائتمان المحلية والقدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي.

- إعداد وتنفيذ برامج متعددة لبناء وتعزيز قدرات الموظفين المحليين وتمكينهم في مواقع صنع قرار عالية في المنظمات التي يعملون بها، مع مراعاة مبدأ أساسي يتمثل في مراعاة النوع الاجتماعي. من شأن ذلك المساهمة في تعزيز فاعلية ومرونة العمليات الانسانية.

- تنفيذ تقييم احتياجات التدخلات الإنسانية على المستوى المحلي لضمان تقديم المساعدات للجهات المستهدفة على حسب الاحتياج، مع مراعاة تنوع الاحتياجات المختلفة جغرافيا وديموغرافيا، وكذلك التدهور الاقتصادي وتفاقم الصراع.

- ضمان تنفيذ آليات التوزيع العادل للمساعدات، وعلى وجه الخصوص منح امتيازات وأولية للنساء المعيلات لأسرهن، لا سيما وقد تسبب الصراع في تهميشهن وأضعف قدرة حصولهن على الوظائف او الوصول للخدمات او المساعدات الإنسانية.

- مراقبة جهود الجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في الاستجابة الإنسانية لتحديد فرص الاستثمار في بناء قدرات الجهات المحلية والتعاون معها. وينبغي على قيادات المنظمات الدولية غير الحكومية أن تبني استراتيجية شراكة تضمن الصمود الطويل الأجل للمحليين وتسلمهم زمام القرارات.

توصيات للحكومة اليمنية

- إلـزام اللجنـة العليـا للإغاثـة الإنسـانية بالاضطـلاع بدورهـا الرقابـي والتنسـيقي لتوسـيع التغطيـة ورفـع فعاليـة الاسـتجابة الإنسـانية ومنـع ازدواجيـة الجهـود. يشـمل ذلـك: وضـع وتنفيـذ خطـة اسـتباقية للتنسـيق مـع المنظمـات الدوليـة ووكالات الأمـم المتحـدة ودعمهـا في مجـال الاسـتجابة الإنسـانية. ينبغـي أن يشـمل ذلـك مسـاعدة الجهـات الفاعلـة الإنسـانية في تأميـن الاسـتيراد السـلس للإمـدادات الإنسـانية، وتأميـن حصولهـا على تأشـيرات دخـول الموظفيـن الأجانـب إلـى البلـد دون عراقيـل وفي الوقـت المناسـب، وتحديـد المناطـق الآمنـة لإيـواء الموظفيـن والإمـدادات، وتأميـن ممـرات انتقـال عبـر مناطـق النـزاع. ينبغـي أن يشـمل ذلـك أيضـاً تيسـير وصولهـم إلـى مجتمعـات المحتاجيـن - بمـن فيهـم النازحيـن داخليـاً - لإجـراء دراسـات اسـتقصائية ميدانيـة لتحديـد الاحتياجـات اللازمـة في مختلـف المناطـق: والتنسـيق مـع المكاتـب الفنيـة للـوزارات في صنعـاء لضمـان تنسـيق ورقابـة فاعلـة للمسـاعدات الإنسـانية.

- العمـل بشـكل فعـال على اتبـاع سياسـات تحمـي المنظمـات الإنسـانية العاملـة في اليمـن مـن تدخـل الأطـراف المتحاربـة، حيـث وان هـذه المنظمـات تواجـه معوقـات مختلفـة بحسـب المـكان التـي تعمـل فيـه.

- تحديـد الأولويـات والشـروع في إعـادة تأهيـل البنيـة التحتيـة الأساسـية اللازمـة لتسـهيل حركـة المسـاعدات الإنسـانية عبـر المحافظـات اليمنيـة.

- المسـاعدة في بنـاء قـدرات السـلطات المحليـة لدعـم المنظمـات الدوليـة في الاسـتجابة للأزمـة الإنسـانية.

- على الحكومـة التخاطـب مـع السـلطات السـعودية ومحاولـة ايجـاد اسـتثناء للمغتربيـن اليمنييـن هنـاك مـن الرسـوم التـي تـم فرضهـا مؤخـرا عليهـم، ويشـمل ذلـك الطلـب مـن السـلطات السـعودية مراعـاة ظـروف اليمنييـن الذيـن يعملـون في القطاعـات التـي تمـت سـعودتها/توطينها بمـا يسـمح بزيـادة قيمـة التحويـلات إلـى اليمـن واسـتمرارها.

توصيات لسلطات الأمر الواقع في اليمن

- إزالة العقبات البيروقراطية التي تعقّد وتأخّر دخول عاملي الإغاثة الإنسانية إلى اليمن.

- إزالـة القيـود المفروضـة على تصاريـح السـفر لعاملـي الإغاثـة الإنسـانية داخـل اليمـن وتيسـير وصولهـم الآمـن وغيـر المعـاق إلـى السـكان المحتاجيـن. ويشـمل ذلـك منـع ابتـزاز عمـال الإغاثـة عنـد نقـاط التفتيـش.

- إزالـة القيـود التـي يفرضهـا موظفـو وزارة التخطيـط والتعـاون الدولـي بصنعـاء والتـي تحـد مـن قـدرة المنظمـات الإنسـانية على إجـراءات تقييـم الاحتياجـات ورصـد المسـاعدات الإنسـانية.

توصيات إلى الدول الأعضاء في التحالف العربي والمجتمع الدولي

- السماح باستئناف الرحلات الجوية إلى مطار صنعاء الدولي، وذلك لتسهيل عملية السفر لمن هم بحاجة الى عناية طبية خارج البلد، وكذلك تسهيل حركة التنقل للعاملين الإنسانيين والمؤن الإنسانية من وإلى مناطق شمال اليمن تحديدا.
- رفع القيود المفروضة على الاستيراد التجاري والإنساني للأغذية والوقود والإمدادات الطبية عبر جميع الموانئ في اليمن بشكل نهائي، ولا سيما ميناء الحديدة على البحر الأحمر.
- اتخاذ خطوات عملية لاستعادة القدرات الوظيفية للبنك المركزي اليمني، على النحو المفصل في موجز سياسات مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن: استعادة قدرة البنك المركزي واستقرار الريال. من شأن ذلك أن يساعد، مع عوامل أخرى كثيرة على استقرار أسعار السلع الأساسية في السوق، وبالتالي زيادة فعالية التحويلات النقدية للمعونة الإنسانية إلى المستفيدين في اليمن.

- ملاحظة: تم إنجاز هذه الوثيقة بدعم من الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة هولندا في اليمن. التوصيات الواردة في هذه الوثيقة تعكس حصراً الآراء الشخصية للمشاركين في منتدى قيادات التنمية، وهي لا تمثل بالضرورة آراء مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أو شركة ديب روت للاستشارات أو مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) أو أي أشخاص أو منظمات أخرى ينتمي إليها أي من المشاركين. كما لا يمكن اعتبار محتويات هذه الوثيقة بأي حال من الأحوال معبرة عن مواقف الاتحاد الأوروبي أو سفارة مملكة هولندا في اليمن.

قيادات التنمية:

د. إسماعيل الجند	رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية السابق
د. أسمهان العلس	أستاذ مساعد في التاريخ في جامعة عدن
د. أفراح عبد العزيز الزوبة	النائب الأول للأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني
د. انطلاق المتوكل	استاذة جامعية وباحثة في داسات النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء
م. بدر محمد باسلمة	وزير النقل السابق
د. جلال إبراهيم فقيرة	أستاذ في جامعة صنعاء
جميلة علي رجاء	مديرة شركة استشارة اليمن، عضو فريق الإصلاحات الاقتصادية
جيهان نواف عبد الغفار	خبير تنمية دولية
م. خالد عبد الواحد نعمان	رجل أعمال، رئيس المجلس الأهلي في عدن، عضو فريق الإصلاح الاقتصادي
م. رشيد الكاف	وزير النفط والمعادن السابق
د. سعاد عثمان يافعي	أكاديمية وعميدة سابقة لكلية العلوم الإدارية بجامعة عدن، دكتوراه في الاقتصاد الزراعي
د. سعد الدين بن طالب	وزير التجارة والصناعة السابق، عضو سابق في البرلمان، وعضو سابق في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
عثمان الحدي	خبير تنمية اقتصادية وموارد بشرية
علي محمد الحبشي	رجل اعمال
م. عمار ناصر العولقي	وكيل وزارة المياه والبيئة
عمر العاقل	مستشار اقتصادي
ماجد المذحجي	عضو سابق في لجنة التحضير الفني لمؤتمر الحوار الوطني
مازن محمود أمان	مدير تطوير الأعمال في مجموعة هائل سعيد أنعم
محمد عقيل شهاب	رجل أعمال
د. محمد منصور زمام	وزير المالية السابق ورئيس هيئة الجمارك السابق
نبيل الفقيه	الرئيس السابق لشركة كمران للصناعة والاستثمار ووزير السياحة السابق
نبيل شمسان	وزير الخدمة المدنية السابق
د. نجاة جمعان	أستاذ دكتور في الشؤون المالية بجامعة صنعاء، سيدة أعمال وعضو مؤتمر الحوار الوطني، ورئيسة قطاع سيدات الأعمال في غرفة التجارة اليمنية

حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

مشروع يستمر لعامين انطلق في مارس 2017، وهو مبادرة تهدف إلى تحديد الأولويات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والتنموية للبلاد خلال فترة الحرب، وإلى التحضير لفترة ما بعد انتهاء الحرب. يهدف المشروع إلى بناء توافق في الآراء حول هذه المجالات المحورية عبر إشراك الأصوات اليمنية المطّلعة وتعزيز حضورها في الخطاب العام، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي في خطط التنمية المحلية والإقليمية والدولية.

يتألف المشروع من أربعة مكونات:

1) منتديات قيادات التنمية، والتي تجمع خبراء وعاملين من اليمن في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي ستحدد القضايا الرئيسية للتدخل وتقترح توصيات لمعالجة هذه القضايا.

2) الخلية البحثية، والتي بالاستناد إلى قضايا وتوصيات المنتديات ستبحث في أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب الدولية لخلق رأس المال المعرفي اللازم لمبادرة «إعادة التصور للاقتصاد اليمني».

3) ستشمل مخططات التواصل العام إقامة ورش عمل تشاورية مع الأطراف المعنية على المستوى المحلي، بما في ذلك القطاع الخاص والشباب ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى حملات إعلامية تتم عبر كل من الإعلام التقليدي والاجتماعي، وذلك بهدف إشراك الجمهور اليمني الأوسع.

4) وأخيراً سيتم إشراك أطراف إقليمية ودولية وإطلاع الأطراف المعنية على نتائج المشروع، بهدف تحفيز وتوجيه تدخلات المجتمع الدولي في مجال السياسات لتحقيق فائدة قصوى للشعب اليمني.

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:
مركز سياسات وأبحاث مستقل، يعمل على تقديم مقاربات جديدة لفهم الواقع اليمني والإقليم المحيط عبر وضع رؤى متوازنة، ودراسات عميقة وتحليل من قِبل خبرات محلية. تم تأسيس مركز صنعاء في العام 2014، ويعمل على تنفيذ أبحاث وتقديم استشارات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والتنموية، بالإضافة إلى تقديم نصائح فنية وتحليلية حول أهم القضايا المحلية والإقليمية والدولية.
www.sanaacenter.org

ديب روت للاستشارات:
شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. تتمتع إدارة ديب روت ومجلسها الاستشاري بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي.
www.deeproot.consulting

مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):
منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق **CARPO** خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.
www.carpo-bonn.org

بتمويل مشترك من: بعثة الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة هولندا في اليمن.

للتواصل: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، شارع حده، صنعاء، اليمن – البريد الإلكتروني: oalrawhani@sanaacenter.org